



رقم 2333

0534

توزيع
عام

E/ECWA/20

٤ نيسان ١٩٧٥
الاصلي: بالانكليزية



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية

بيروت ٢١٠ - ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥

القضايا التنظيمية والمالية

(البند ٧، فقرة أ - ٢ من جدول الاعمال المؤقت)

١- اثر اقرار برنامج العمل والأولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لعام ١٩٧٥ (القرار ١ (I) ومصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليه في القرار ٣٨ (الدورة السابعة والخمسون) ، ركز الأمين العام التنفيذى اهتمامه على تنظيم الأمانة العامة للجنة وسعى لزيادة الموارد المتوفرة للجنة .

I- الهيكل التنظيمي الداخلي

٢- دعا الأمين العام التنفيذى مصلحة الشؤون الادارية للقيام بدراسة خاصة حول الهيكل التنظيمي الداخلي والمتطلبات الوظيفية والتدابير الادارية الأخرى المتعلقة باللجنة . وقد اعد مدير مصلحة الشؤون الادارية هذه الدراسة أثناء الاسبوع الثاني من شهر آب ١٩٧٤ ، ومن ثم وافق الأمين العام التنفيذى على التوصيات الواردة فيها وصادق عليها الأمين العام للأمم المتحدة . ومقتضى التوصيات التي أقرت ، يتألف الهيكل التنظيمي الداخلي للأمانة العامة للجنة على النحو التالي :

- ١- مكتب الأمين العام التنفيذى .
(يضم بين دوائره أخرى ، دائرة التعاون الفني ، ودائرة البرامج والتنسيق ، ودائرة الاعلام)
- ٢- شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .
- ٣- شعبة النقل والمواصلات والسباحة .
- ٤- شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا .
- ٥- شعبة التخطيط الانمائي .
- ٦- شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية .
- ٧- شعبة السكان .
- ٨- شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة .
- ٩- شعبة الادارة .

٣- ان التوصيات المتعلقة بانشاء شعبتين مشتركين بين اللجنة وكل من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الاغذية والزراعة قد نفذت منذ ذلك الحين للاضطلاع ببرامج التنمية الموحدة في كل من هذين المجالين .

وقد ورد تحديد موجز لاعمال كل شعبة في اطار الهيكل التنظيمي الداخلي للأمانة العامة للجنة في الملحق المرفق بهذه الوثيقة .

١- اثر اقرار برنامج العمل والأولويات للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لعام ١٩٧٥ (القرار ١ (I) ومصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليه في القرار ٣٨) الدورة السابعة والخمسون) ، ركز الأمين العام التنفيذى اهتمامه على تنظيم الأمانة العامة للجنة وسعى لزيادة الموارد المتوفرة للجنة .

I- الهيكل التنظيمي الداخلي

٢- دعا الأمين العام التنفيذى مصلحة الشؤون الادارية للقيام بدراسة خاصة حول الهيكل التنظيمي الداخلي والمتطلبات الوظيفية والتدابير الادارية الأخرى المتعلقة باللجنة . وقد اعد مدير مصلحة الشؤون الادارية هذه الدراسة أثناء الاسبوع الثاني من شهر آب ١٩٧٤ ، ومن ثم وافق الأمين العام التنفيذى على التوصيات الواردة فيها وصادق عليها الأمين العام للأمم المتحدة . ومقتضى التوصيات التي أقرت ، يتألف الهيكل التنظيمي الداخلي للأمانة العامة للجنة على النحو التالي :

- ١- مكتب الأمين العام التنفيذى .
(يضم بين دوائر أخرى ، دائرة التعاون الفني ، ودائرة البرامج والتنسيق ، ودائرة الاعلام)
 - ٢- شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .
 - ٣- شعبة النقل والمواصلات والسباحة .
 - ٤- شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا .
 - ٥- شعبة التخطيط الانمائي .
 - ٦- شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية .
 - ٧- شعبة السكان .
 - ٨- شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة .
 - ٩- شعبة الادارة .
- ٣- ان التوصيات المتعلقة بانشاء شعبتين مشتركين بين اللجنة وكل من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الاغذية والزراعة قد نفذت منذ ذلك الحين للاضطلاع ببرامج التنمية الموحدة في كل من هذين المجالين .
- وقد ورد تحديد موجز لاعمال كل شعبة في اطار الهيكل التنظيمي الداخلي للأمانة العامة للجنة في الملحق المرفق بهذه الوثيقة .

II - الموارد المالية

٤ - صادقت اللجنة في نهاية دورتها الاولى في بيروت ، ٣ - ٨ حزيران ١٩٧٤ ، لدى اقرار برنامج العمل والاولويات لعام ١٩٧٥ ، على القرار ٢ (I) الذي يتمنى على الامين العام للامم المتحدة ان يعرض على الجمعية العامة أثناء دورتها التاسعة والعشرين ميزانية اللجنة التي تجسد الموارد الضرورية والملائمة لاحتياجاتها الحاضرة والمستقبلية من أجل تنفيذ خطة برنامج عملها ومشاريعها . وبعد ذلك قدم الامين العام التنفيذي الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ التي تعكس الاحتياجات الاضافية للامانة العامة ودعا الى زيادة الموارد المتوفرة للجنة من خارج نطاق الميزانية .

أ : موارد الميزانية

٥ - وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على الفور على المقترحات التي قدمها الامين العام التنفيذي وأقرت زيادة الموارد المخصصة لموظفي اللجنة لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ . وعلى ضوء هذه الزيادة يرتفع مجموع عدد موظفي الامانة العامة للجنة الى ٧٠ موظفاً فنياً و ١٢٠ موظفاً في الخدمات العامة ، مقابل ٤٥ موظفاً فنياً و ٦٠ موظفاً في الخدمات العامة لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ .

٦ - تجدر الاشارة بهذا الصدد الى أن الميزانية المنقحة التي قدمها الامين العام التنفيذي لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت تستمل في الاصل على ٨٨ موظفاً فنياً و ١٤٢ موظفاً في الخدمات العامة ، كما انها كانت تراعي المستلزمات المرتقبة لتأمين العمل باللغات العربية والانكليزية والفرنسية وفقاً لمنطوق المادة ٢٥ من النظام الداخلي المؤقت الذي أقر في الدورة الاولى للجنة . الا انه بسبب استمرار تأزم الوضع المالي العام للمنظمة اقتضى تخفيض عدد المناصب المطلوب شغلها ، ورغبة من الامين العام التنفيذي في ضمان التحقيق الاقصى لبرنامج العمل المقرر ، فقد ارتأى أن يتناول التخفيض مجال المؤتمرات بشكل خاص .

٧ - من الوجهة المالية ، صادقت الجمعية العامة على الميزانية المنقحة ومقدارها ٤١٣٤٦٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ (مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٤ و ٢٩٦٧٩٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٥) مقابل مبلغ ٢٢٢٢٠٠٠ دولار في الاصل (مبلغ ١٩٢٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٤ و ٢٣٠٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٥) . لذلك ، تعقدت زيادة مقدارها ١٢٠٠٠٠ دولار نتيجة للمراجعة .

٨ - يؤثر معدل التضخم واستمرار انخفاض القوة الشرائية للدولار على مستوى ميزانية اللجنة لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ . وقد حسب مبلغ ٧٤٤٦٠٠٠ دولار من أصل مجموع

الزيادة لتغطية آثار التضخم والتغيرات التي تلحقاً على معدلات تبادل العملة ولمراجعة سلالم رواتب الموظفين الفنيين ، الامر الذي يعني في الواقع زيادة مبلغ ٩٦٨.٠٠٠ دولار . فضلا عن أثره المباشر على مستوى نفقات ايجار وصيانة الابنية والتجهيزات والمواد والاثاث والادوات ، يؤثر انخفاض القيمة الحقيقية للدولار على مجمل مخصصات ميزانية اللجنة للمستشارين ونفقات السفر والمتطلبات المتصلة بها ، ويرد ذلك الى المصارفات على تسويات تبادل وارتفاع كلفة السفر ومخصصات المعيشة .

٩- تلقت اللجنة ايضا في عام ١٩٧٤ مبلغا " اضافيا " مقداره ٨٥٠.٠٠٠ دولار لتغطية النفقات التي تضطلع بها في مجال الخدمات الاستشارية على صعيد الاقليم كله او جزء منه . ووفر ذلك للجنة امكانية تعيين مستشارين اقليميين في : (١) الاحصاءات ، (٢) النشاطات الاجتماعية ، (٣) التمويل العام . الا انه بسبب قصور الميزانية ، سوف تقتصر الفائدة على مستشارين اقليميين في مجالي الاحصاءات والنشاطات الاجتماعية .

١٠- لن تكون الحالة أفضل في عام ١٩٧٥ . وتجدر الاشارة في هذا الخصوص الى أن الامين العام التنفيذي ، قد شدد لدى تقديمه الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ علي عدم ملاءمة حصة ال ٨٥٠.٠٠٠ دولار المخصصة لعام ١٩٧٤ ، وتحدث عن الحاجة لاربعة مستشارين اقليميين على الاقل في عام ١٩٧٥ للعمل في مجالات : (١) التمويل العام ، (٢) الاحصاءات ، (٣) النشاطات الاجتماعية ، (٤) السياحة . الا انه بسبب القيود التي تناولت الميزانية بمجملها ، غدا متعذرا رفع قيمة المخصصات .

ب : الموارد من خارج نطاق الميزانية

١١- بالاضافة الى الموارد النظامية الاتفة الذكر ، تتوفر للجنة بعض الموارد من خارج نطاق الميزانية للقيام بنشاطات معددة ليس لها تمويل منتظم .

وتتلقى اللجنة الدعم من وقت لاخر بملء مناصب لديها وليس بتقديم الاموال اليها مباشرة ، وعلى سبيل الاطلاع ، تقدر الموارد المتوفرة على هذا النحو بالدولارات باستخدام معيار برنامج التنمية للامم المتحدة لحساب معدل كلفة الخبراء .

١٢- يقدم صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية مخصصا سنويا " يشكل اسهاما جزئيا " في تمويل التجهيزات الاساسية للجنة . واية هذه التجهيزات هي تشجيع النشاطات السكانية في بلدان الشرق الاوسط عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات ولمؤسسات التخطيط للاضطلاع بالمشاريع الديمغرافية والابحاث في القضايا السكانية ذات الصلة الوثيقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الاوسط . وفي عام ١٩٧٤ خصص مبلغ اجمالي

مقداره ٨٠٢ ر ١٨٠ دولارا للتجهيزات الاساسية لتغطية تكاليف اربعة مشاريع تتعلق
بالادارة والموظفين والتجهيز والايجار واحتياجات اخرى . فضلا عن ذلك قدم صندوق
الامم المتحدة للنشاطات السكانية (أ) مبلغ ٣٤٠٠ ر ٣٤ دولار لتمكين اللجنة من الاستفادة
من خدمات مستشار اقليمي للاحصاءات السكانية للشرق الاوسط ، و (ب) مبلغ ١٠٠ ر ٩
دولار لتغطية تكاليف مستشار اقليمي في جوانب الرفاه الاجتماعي لتنظيم الاسرة لمدة ٣ أشهر .

١٣- في عام ١٩٧٥ ، خصص مبلغ ٢٣٦ ر ١٥٢ دولارا لتغطية الاحتياجات الاساسية
للدراستات والبرامج السكانية للجنة في الشرق الاوسط . وبالإضافة الى ذلك ، خصص
مبلغ ٣٦٠٠ ر ٣٦ دولار للاستفادة من خدمات المستشار الاقليمي في جوانب الرفاه الاجتماعي
 لتنظيم الاسرة . وفوق ذلك ، من المرتقب تخصيص مبلغ ٣٦٠٠ ر ٣٦ دولار لمتابعة عمل
المستشار الاقليمي في الاحصاءات السكانية .

١٤- لقد تميز التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في تنفيذ برنامج عمل
اللجنة في مجال النشاطات الصناعية بواسطة شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة
الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وتقدم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا
الحقل من النشاط ثلاثة موظفين اختصاصيين ، يشغل احدهم وظيفة مستشار اقليمي ويشغل
الاثنان الآخران وظيفتين على المستوى المحلي . وتوازي هذه الخدمات بالقيم النقدية مبلغ
٤٠٠ ر ١٦٥ دولار تقريبا .

١٥- بالإضافة الى ذلك ، ألحقت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مستشارا اقليميا
 بشعبة النقل والمواصلات والسياحة لتقديم الخدمات الاستشارية في هذا المجال . وتقدر
تكاليف ذلك بالمعيار المقرر بحوالي ٣٦٠٠ ر ٣٦ دولار .

١٦- عن طريق انشاء شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة
 وضعت المنظمة خدمات اربعة موظفين اختصاصيين بتصرف اللجنة لمساعدتها في تنفيذ برنامج
 عملها في ميدان الزراعة . ويرأس أحد هؤلاء الموظفين الاختصاصيين الشعبة المشتركة
 ويشغل الثلاثة الباقون وظائف علماء اقتصاد زراعيين . وتوازي هذه الوظائف بالقيم
 النقدية مبلغ ١٤٤ ر ١٤٤ دولار ، وعينما تضاف الى الاسهام المالي الحالي البالغ
 ٥٥ ر ٥٥ دولار (مبلغ ٢٥ ر ٢٥ دولار لنفقات السفر ومبلغ ٣٠ ر ٣٠ دولار للخبراء
 والمصاريف المتفرقة) يصبح مجموع اسهام منظمة الاغذية والزراعة ١٩٩ ر ١٩٩ دولار خلال
 عام ١٩٧٥ .

تساهم ، فيما يتعلق بالقضايا الاساسية ، بنشاطات التعاون الفني للامم المتحدة ، وتنظم المؤتمرات وحلقات الدراسة و برامج التأهيل للتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية ، تؤمن الاتصال مع الوكالات المتخصصة والاجهزة الاقليمية والدولية بشأن كل القضايا ذات الفائدة المشتركة ، وتنسق نشاطات الشعبة مع نشاطات هذه الاجهزة ، تؤمن امانة سر اجتماعات اللجنة واجهزتها الفرعية التي تبحث في التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية .

شعبة التخطيط الانمائي

تحلل الوضع الاقتصادي ، وتستعرض وتقيم التقدم المحقق لناحية تنفيذ اهداف استراتيجية التنمية الدولية وتنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، تقدم المعلومات حول التعاون الاقتصادي والمشاريع المشتركة وتحلل الامكانيات المتوفرة لها ،

تؤدي الخدمات الاستشارية وتساعد حكومات المنطقة في كل ما يتصل بسياساتها الاقتصادية ، ووضع وتنفيذ وتقييم خططها ، وتساعد في تحديد امكانيات التقدم وفي تقييم مشاريعها ،

تضع الدراسات وتنظم المؤتمرات وحلقات الدراسة و برامج الاعداد واجتماعات هيئات الخبراء حول المسائل الاتفة الذكر ، وتعلق اهمية خاصة على احتياجات البلدان الاقل تقدما في المنطقة ،

تبحث وتقيم باستمرار تطور الوضع في القطاع الخارجي ، وتحدد وتدرس قضايا التجارة الدولية والسياسة التجارية ، الناشئة عن اتفاقات التجارة الاقليمية ، وسياسات الاستيراد والتصدير والتعريفات ، كما تدرس تشجيع التصديرات ، والتجارة الموءمة ، واتفاقات التجارة لاجل طويل ، وتثبيت اسعار المنتجات الدولية ، وتمويل التجارة ، والنقلات البحرية واجور الشحن البحري ،

تؤدي الخدمات الاستشارية في موضوع القضايا التجارية الى الحكومات والمنظمات الاقليمية والحكومية المشتركة ، وتنظم الدراسة حول القضايا المتعلقة بحرية المبادلات الدولية والاقليمية المشتركة ،

توءمن الاتصال مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة ، ومع مركز التجارة الدولية (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية / الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة) ، والهيئات الاخرى ، وتتعاون معها ،

تقوم بالابحاث وتضع الدراسات والتقارير حول أنظمة الميزانية والانظمة الضرائبية والادارية ومصورة خاصة حول تحديث نظام الموازنة وتنسيق وتسيير الميزانية والخططة ، وتمبئة الموارد ، واستخدام السياسات الضرائبية او النقدية او سواها من أجل دفع عجلة التنمية ، وحول الأسس الادارية ووسائل العمل على شتى مستويات الادارة ،

تقيم الاحتياجات على صعيد التأهيل وتساعد على وضع برامج لاعداد الموظفين ، بما في ذلك وضع برامج الاعداد والتوجيه والمؤلفات المدرسية وغيرها من عناصر الاعلام ،

تؤدي الخدمات الاستشارية الى الحكومات حول تنمية المالية والادارة ومن اجل مساعدتها على وضع وتطبيق برامج الاصلاح الادارى والمالي الخاصة بها ،

تقوم بالتحقيقات حول تخليط الاستخدام والاستفادة من اليد العاملة وتعلل وتقيم المعطيات المجموعة ، وتدرس هيكلية المعاشات والاجور وتأثيرها على تركيب وتوزع وتحرك اليد العاملة ، وتحدد التدابير الواجب اتقانها من اجل زيادة الاستخدام المنتج ، وتدرس وتقيم امكانيات التعاون الاقليمي لاستخدام الموارد البشرية ، وكذلك اهمية ومستوى ومدى انتشار وسائل التأهيل (خارج نطاق التربية الوطنية) ،

تبحث وتجمع وتصنف وتقيم وتنشر احصائية وطنية مقارنة ومعطيات اقليمية تفيد منها الشعب المكونة للامانة العامة في اعمالها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي كما يفيد منها المجتمع الدولي ،

تضع وتطبق بالتعاون مع مكتب الاحصاءات في المقر انظمة وتصنيفات للمحاسبة الوطنية وغيرها من الانظمة والتصنيفات المرتبطة بها ، وتجهد لكي تتوافق الانظمة المعتمدة مع احتياجات بلدان المنطقة ،

تدرس الانظمة والطرق الاحصائية للبلدان بمقارنتها مع المعايير الدولية ، وتقوم بالابحاث حول الطرق الاحصائية ، وتسعى لاعتماد الاحصاءات الدولية والاقليمية المقارنة ،

تؤدي الخدمات الضرورية لحلقات الدراسة وهيئات العمل بالتعاون مع مكتب الاحصاءات في المقر وغيرها من الاجهزة الدولية والاقليمية ،

تؤدي الخدمات الاستشارية في مجال الاحصاءات الى حكومات المنطقة ،

تساهم ، فيما يتعلق بالقضايا الاساسية ، بنشاطات التعاون الفني التي تضطلع بها الامم المتحدة في المجالات الاتفة الذكر .

شعبة السكان

تؤدي الخدمات الاستشارية الى حكومات المنطقة وتدعم، فيما يتعلق بالقضايا الاساسية، نشاطات التعاون الفني للأمم المتحدة في مجالات احصاءات الاحوال المدنية، وتعداد السكان والسكن والقيام بتحقيقات عن طريق السبر ،

تسهل القيام بالدراسات الديمغرافية لمساعدة الحكومات والمعاهد الاقليمية على وضع وتطبيق وتقييم البرامج في موضوع السكان ضمن اطار استراتيجية التنمية الدولية ،

تضطلع بمشاريع الابحاث الاقليمية والدراسات الرائدة على صعيد البلدان لجمع ونشر المعلومات حول مشاكل وقضايا السكان ولجعل الحكومات ترتقب مختلف الحلول الممكنة في اطار سياستها وعملها في مجال السكان ،

تنظم الاجتماعات الاقليمية والوطنية والاجتماعات التي تشترك فيها بلدان متعددة حول قضايا السكان ، وتؤمن الخدمات التي تتطلبها هذه الاجتماعات وتشترك فيها ، وتعرض النشرة عن السكان التي تصدرها اللجنة فضلا عن دراسات اخرى ، وتضع التقارير عن اتجاهات وتطور الديمغرافيا في المنطقة ، وفقا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من اجهزة منظمة الامم المتحدة ،

تؤمن الاتصال مع الدول الاعضاء والمعاهد الوطنية والاقليمية فيما يتصل بكل المسائل ذات الاهتمام المشترك .

شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة

تجمع وتحلل المعلومات حول التطور الزراعي في بلدان المنطقة ، وتضع المؤشرات وتقوم بالدراسات القطاعية ، وتعرض الدراسات بما في ذلك التقييم المرحلي للنتائج المحققة في الزراعة ووجهها الاقتصادية ، وتسهل تبادل المعلومات حول التنظيم الزراعي على الصعيدين الوطني والاقليمي ، وامكانيات التعاون الفني والاقتصادي والتكامل الاقليمي في ميدان الزراعة ،

تؤدي خدمات استشارية الى الحكومات في مجال التخطيط الزراعي ، وتشرف على برامج التأهيل بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (الكويت) ،

تدرس وتسهل امكانيات زيادة التوظيفات الوطنية والدولية في الزراعة ،

تدرس التدابير الكفيلة بالمحافظة على موارد التربة والمياه واستصلاحها ،

تشارك في الدراسات عن التنمية الريفية المتكاملة ، وفي التدابير الكفيلة بمعالجة فقر المناطق الريفية وفي تقليص الفروق بين المناطق الحضرية والريفية .

شعبة الادارة

مكتب رئيس الشعبة

قسم الميزانية والمالية

قسم الموظفين

قسم الخدمات العامة

قسم خدمات المؤتمرات

المكتبة

تضع ، بالتعاون مع دائرة البرامج والتنسيق ، الميزانية - البرنامجية والتوقعات للخطة المتوسطة الاجل ، وتدير ميزانية الامانة العامة ، بمقتضى الاعتمادات المخصصة وسختلف التدابير المالية الاخرى (مع اخذها بعين الاعتبار بشكل خاص لوائح الموظفين) التي يتغذها مكتب الخدمات المالية في المقر وعملا بالنظام المالي وقواعد الادارة المالية (عن طريق ممارسة الصلاحيات الممنوحة لها لهذا الغرض من قبل نائب الامين العام (المراقب المالي) ، مكتب الخدمات المالية) ،

تدير موظفي الامانة العامة وفقا للنظام الاساسي ونظام الموظفين (بممارستها الصلاحيات الممنوحة لها لهذا الغرض من قبل نائب الامين العام لشؤون الموظفين) ، وتعين الموظفين وتؤمن امانة سر المجموعة العملية من التعيينات والترقيات وتؤمن الاتصال الضروري مع رابطة الموظفين المحلية ،

تتحمل اعباء صيانة الابنية والمكاتب والامن وشراء المعدات والمفروشات وتوفير الخدمات ، فضلا عن التسجيل والبريد والمواصلات ،

تتخذ التدابير الضرورية لمساعدة الموظفين اثناء السفر المأذون به ، فتسهل لهم نقل امتعتهم الشخصية وحاجياتهم ،

تتخذ التدابير الادارية المطلوبة لعقد اجتماعات اللجنة واجهزتها الفرعية ، وتؤمن الخدمات المتعلقة بنشر الوثائق وترجمتها واعادة نشرها وتوزيعها وتدير برنامج المنشورات السنوية ،

تؤدي ، عند الحاجة ، الخدمات الادارية والمالية وخدمات ادارة الموظفين ،
الضرورية لمشاريع المساعدة الفنية التي يوكل اس تنفيذها الى الامانة العامة للجنة ،
تؤمن سير عمل المكتبة .

الملحق رقم ١

الامانة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الصلاحيات

تقوم باعمال الامانة سر للجنة واجهزتها الفرعية ،
تقوم بالدراسات والابحاث وسوى ذلك من الاعمال الداخلة في اختصاص اللجنة ،
تؤدي خدمات استشارية الى الحكومات بناء على طلبها ،
تساهم في تخطيط وتنظيم برامج المساعدة الفنية .

التنظيم

الامين العام التنفيذي

مكتب الامين العام التنفيذي

دائرة البرامج والتنسيق

دائرة الاعلام

دائرة التعاون الفني

تؤمن امانة سر اجتماعات اللجنة واجهزتها الفرعية ، وتتابع تنفيذ توصيات هذه
الاجهزة ، وتؤمن الاتصال مع الدول الاعضاء ،

تساعد الامين العام التنفيذي في كل القضايا التي تستدعي اهتمامه الشخصي ، بما
في ذلك العلاقات الخارجية والبحث ، على مستوى الادارة ، في الوثائق الضرورية للجنة
اول للاجهزة الحكومية المشتركة الاخرى ،

تصوغ التقارير والوثائق المتعلقة بعدة شعب ، او تنسق اعمال التحرير ، وتعلم
الشعب بالاجتماعات موضع اهتمام اللجنة ، التي تعقد تحت اشراف منظمة الامم المتحدة ،

وتحرر او تساعد في تحرير التعاميم والتوجيهات ،

تحرر او تساعد بالتعاون مع شعبية الادارة في تعبير الاتفاقات والبروتوكولات المعقودة بين اللجنة والبلد المضيف وتسهر على تطبيق بنودها ، وتنظيم شؤون البروتوكول اثناء الاجتماعات او الاعتقالات الرسمية التي تعقد تحت اشراف اللجنة ، وتؤمن الاتصال مع مديرية المراسم في البلد المضيف ، وتعد لوائح وافية باسماء كبار موظفي حكومات الدول الاعضاء في اللجنة ، وباسماء الممثلين الدائمين المعتمدين لدى اللجنة وضباط ارتباط تلك الدول ،

تساعد الشعب المكونة للامانة العامة على وضع برامج العمل الخاصة بها وتسدد لها المشورة بهذا الخصوص ، وتحدد المجالات التي يحتمل ان تكون موضع تشاؤك او ازدياد واجية وتلك التي تحتاج الى نشاط مشترك ، وتساعد في وضع برنامج عمل متكامل ،

تساعد على وضع الخطط المتوسطة والطويلة الاجل .

تنشئ وتسير اجهزة الاشراف على التقدم في تنفيذ المشاريع وتقييمها ،

تتعاون مع شعبية الادارة على وضع الميزانية البرنامجية ،

تساعد الامين العام التنفيذي والشعب المكونة للامانة العامة على تنسيق برنامج عمل اللجنة و برامج عمل فروع الامانة العامة ، فضلا عن المشاريع على الصعيد الاقليمي العام او الجزئي التي تنفذ تحت اشراف اللجنة والوكالات المتخصصة والوكالات الاخرى ،
تؤدي الخدمات الاعلامية وتعلن عن برامج اللجنة بواسطة الصحافة والاذاعة وسواهما ،
وتعمل كمركز اعلام اقليمي بالنسبة لكل نشاطات و برامج الامم المتحدة ،

تخطط وتنسق وتسير كل المشاريع الاقليمية المنوطة باللجنة والتي تمويل من مختلف المصادر الثنائية او في نطاق الامم المتحدة ، وتؤمن الاتصال مع اجهزة الامم المتحدة المعنية بالتعاون الفني في المنطقة .

شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الامم المتحدة

للتنمية الصناعية

تبحث وتعمل الخطط والستراتيجيات في ميدان الصناعة ، وتشرف على انجازات الصناعة في المنطقة وتقييمها ، وتقوم بالتحقيقات والدراسات لتحديد المشاكل التي تواجه هذه الصناعات او تلك ولدفع تطورها ،

تساعد الحكومات على تنسيق غطائها التصنيعية، والانسجام بين مؤسساتها الصناعية الرئيسية، وتحديد المشاريع الوطنية والمشاركة بين الدول في ميدان الصناعة وصياغتها وتقييمها ،

تؤدي الخدمات الاستشارية لاجل قصير ، وتدعم ، فيما يتعلق بالقضايا الاساسية ، نشاطات المساعدة الفنية في ميدان الصناعة ، وتؤمن امانة سر اجتماعات اللجنة واجهزتها الفرعية التي تتناول المسائل المعنية بالصناعة ،

تسهّل التعاون بين بلدان المنطقة وتنسيق النشاطات بين الهيئات الاخرى المعنية بالتنمية الصناعية في المنطقة .

شعبة النقل والمواصلات والسياحة

تسهّل الانماء العقلاني لشبكات النقل والمواصلات واستغلال الطاقة السياحية للمنطقة بالتعاون مع الهيئات الاخرى ،

تدرس الدور الذي يمكن ان يلعبه النقل والمواصلات والسياحة العالمية في توسّع التجارة الاقليمية ونمو المنطقة ، وتحديد القطاعات التي يتأثر نموها بنقص النقل والمواصلات ، تجمع وتعالج وتنشر المعطيات الاساسية الضرورية لتخطيط وتنسيق النشاطات الاتفة الذكر .

توفر الخدمات الاستشارية الى الحكومات بناء على طلبها ، وتساعد على انشاء الهيئات او المعاهد على الصعيد الاقليمي العام او الجزئي لتطوير النقل والمواصلات والسياحة ، تدعم ، فيما يتعلق بالقضايا الاساسية ، نشاطات التعاون الفني للامم المتحدة في مجال النقل والمواصلات والسياحة في المنطقة .

شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا

تضع الدراسات وتعقد الاجتماعات حول الموارد المائية والطاقة والموارد المعدنية ، وتؤدي خدمات استشارية الى الحكومات ، بناء على طلبها ، حول كل جوانب استخدام الموارد الطبيعية ، وتدعم ، فيما يتعلق بالقضايا الاساسية ، نشاطات الامم المتحدة في حقل التعاون الفني ، وتنفذ برنامج العمل بالتعاون مع المقر والوكالات المتخصصة والهيئات الاقليمية التي تعنى بهذه النشاطات ،

تجمع وتحلل وتنشر المعلومات حول توقعات الموارد المتوفرة والاحتياجات المائية ،
العادية وسواها ، وتؤدي الخدمات الاستشارية الى الحكومات ، بناءً على طلبها ، بصدد
التعاون على الصعيد الاقليمي العام او الجزئي ،

تجمع وتحلل المعطيات عن الوقائع المستجدة وآخر الاتجاهات والتوقعات في قطاعات
الطاقة الكهربائية والبتترول والغاز ، وتنشر المعلومات عن هذه القضايا ، وتضع التنبؤات عن
احتياجات الطاقة لاجل متوسط وطويل ، وتقوم بالدراسات عن تخطيط وادارة موارد الطاقة ،
وتسهل استغلال موارد الطاقة غير العادية وكذلك اشاعة الكهرباء في الارياف ، وتدرس
الانتاج والمبادلات الدولية واستهلاك الطاقة الكهربائية ، وتوفر المعلومات عن الانتقال
الدولي للطاقة الكهربائية ، وتقدر الاستعمالات الاخرى المحتملة للبتترول وتحدد المشاريع
المتوجب القيام بها على اساس استعمالات البتترول ،

تجمع وتحلل وتنشر المعطيات حول استخدام الموارد المعدنية في بلدان المنطقة ،
وذلك بالتعاون مع شعبة الموارد والنقل لدى المقر ، وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة
الذرية بالنسبة للاورانيوم ، وتساعد الحكومات في كل ما يتصل بالتنقيب عن الموارد المعدنية ،
وتعدّل القوانين المعدنية او التشريع المعدني وانشاء المؤسسات المختصة بتسهيل
استخدام الموارد المعدنية ، وتدرس امكانية التعاون بين البلدان من اجل اعداد الموظفين
المؤهلين ولاستخدام الموارد المعدنية في المنطقة ،

تساعد الحكومات على وضع استراتيجيات لدفع تطور التقنيات ، وتقوم بالتحقيقات
والدراسات حول القضايا الفنية ، وتساعد المعاهد الفنية على تخطيط تحسين البنيات
والبرامج والبحث الصناعي وتنميط التقنيات ونقلها ، وتسهل التعاون على الصعيد الاقليمي
العام او الجزئي لتبادل المعلومات الفنية والعلمية .

شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية

تؤدي الخدمات الاستشارية لاجل قصير وتساعد حكومات المنطقة على وضع وتقييم
سياسات وبرامج تخطيط الحماية الاجتماعية ، والبرامج الخاصة بالشبيبة والنساء ومكافحة
تعاطي المخدرات والجنوح ، والمؤسسات الريفية والحضرية والمؤسسات الخاصة بالبدو ،

تقوم بالدراسات والتحقيقات التي تحتاجها اللجنة وتقيم باستمرار الاتجاهات
والسياسات والقضايا الرئيسية للمنطقة ،

١٧- تلقت اللجنة في عام ١٩٧٤ مبلغ ٣٠٠٠٠ ر. د. ولا ر من صندوق الائتمان الدانمركي لتغطية تكاليف وظيفة اختصاصي في مجال توقعات وسياسات التخطيط الانمائي ابتداءً من حزيران ١٩٧٤ ولغاية ايار ١٩٧٥ . وقد شغل هذه الوظيفة عدد من الموظفين الذين قاموا بالبحث في امكانيات تنسيق خطط التنمية الوطنية على المستوى الاقليمي وفي تحسين استخدام طاقات الانتاج الوطني المتوفرة لتحقيق توزيع اكثر فعالية لموارد التوظيف الاقليمية . وطلبت اللجنة متابعة تمويل وظيفة مماثلة للمدة المتبقية من عام ١٩٧٥ لتنفيذ مخططاتها للتعاون الاقتصادي الاقليمي في المنطقة .